

كما حار الجليل لم يقع المصنف في تحقيق اسمها على ان صدق حده عليها ووجه
خواتمه فيها بل يداهل النقل على المصنف وكده حيث قدم باحقه التاجين مجرد
الاهتمام باللفظ في التمام وذكر المصنف الذي هو عبارة عن السان بالاضافة
واسنده الامامين عليين في علوم العربية وتيسير في الفنون الادبية
حيث قال وبما يكون السام صريح الجليل حيث قال سبويه قال الجليل يروى
احكاما كيف يقولون اذا اردتم ان تلفظوا بالكان في ذلك والبلد التي في ضرب
فقبل يقول بالكاف فقال انما جئت بها اسم وفردت لفظا بالمعروف وقال يقول له
وابوعلي حيث ذكر في كتابه في التمام في بابين واما له يا هم قالوا يا زيدا الفناء
فاما لو وان كان حرفا قال فاذا كانوا فاما لو اما لا بل من المعروف في اجل الياء
فلا ينطقون الاسم الذي هو يابسين اجد لا لا ترى هذه الحروف اسما بل باللفظ
بها او اراة بقوله الاسم الذي هو يابسين الاسم الذي هو يابسين يابسين بقرينة
السياق والسباق فتدرك ان باسم ثم حكم فقال لا ترى ان هذه الحروف في
يابسين واخرها السام فغيرتها بالحروف وصرح بها اسما فعلم ان اطلاق
الحروف عليها صح بناء على ما في متصلها هذا الكلام من الحروف التي هي في مثل
ثم قيل معنى قولها ما يلفظوا بالحروف المضمومة فقال لفظ القول ولفظ كلاهما
بمعنى واحد فالضميمة ارجع اليها والظرف في مقام الفاعل وما يلفظها كناية
عن حرفي الملباني فانها هي المضمومة في تركيب الكلام ومعناها لان اللفظ يزيد شيئا
من اللفظ حرفه على وضع مخصوص ويتركب اما اوله ملان المفهوم من العبارة انما هو
المضمومة في الجملة والاسم ليست موضوعة بازاها كيف كانت بل اذ مضمومات
معينة هي اول الالهام لكن لا يشترط وقوعها منها في العبارة لاندول عليها واما ثانيا
فان ذكر العام واردة لما يكون كناية بل هو محاج يحتاج الى القرينة الصارفة
عن ارادة المعنى الحقيقي ولا قرينة هذا وانما ثالثا فلان المضمومة حقيقة وان كانت حرف
المبا في هذه الحقيقة مجرورة لا يندب ورايد من انك انما قلت اللفظت لا يندب
لا يفهم منه اللفظ للجمع وان كان اللفظ في نفس الامر عبارة عن اللفظ حرف المفردة واما
رابعا فلان ما يلفظ الحرف من المضمومة باللفظ بها فلان كان المراد بها كرايا اختيار الثاني

على الاول

على الاول فالقول ان يراد باللفظ ما يصير لفظها بهذا الاسم عن اسمها التي
عنها تلك الاسماء وهو محتمل ومن تناول ما سوي في الاول من حرف والاسماء لكن
اشتهار وضع الاسماء لا يوجب كرايا محتمل بل هو محتمل لاسما هو اقرب من مقابلة الاول
يسسد اليقظة لا ترى فانه يلحق عن كمال الوضوح لا يبقا في مجال الاستعمال المستعمل
من ان لبا اصله وان المضمومة بمعنى المضمومة وانما يسمى اركب وهو وجه الفاء مخصوصة
مضمومة بالتلفظ بالفاظ اخرى مما زعموا لانما قلتم لو سلم الحالفة فانما نشأت
من عاربه هذا الوضع ومخالفة لسائر الالفاظ المشهورة فان المتعارف وضع اللفظ اذ
غير اللفظ ووجهها قد وضع اللفظ بالاء للفظ وذلك وضع الكل الحرف كما سياتي في حقيقة
من قرئ به بهذا ايضا يظهر ان ليس هذا اركبا بمعنى كرايا لانما هو من عدم ملاحظة خصوص
هذا الوضع فليقتل وما روى ابن مسعود رضي الله عنه عن عبد الصموة والسلام قال في
قراة حرف فامر كتاب الله تعالى فله حسنة والحسنة بعشر مثاقيل لا تقول لم حرف بل الف
حرف ولا حرف وميم حرف اشارة للمعارضة فان الحديث يدل على اطلاق الحرف على
تلك الالفاظ لكن الترمذي والداري خارجا عن الحديث عن مسعود هكذا لا تقول لم حرف
ولكن الحرف ولا حرف وميم حرف واخرج الطبراني والبخاري عن قوم من الصحابة لا تقول
الم ذلك الكتاب بحرف ولكن لان حرف واللام حرف والميم والذال حرف والكان حرف والهاء ما
نقله المقرئ بحرفه في الصحاح فالله لا يخبر قوله واما في اشارة الى الحرف في غير مرات
المعارضة فانما في اورد في الحرف المذكور في المعنى المصطلح على الحرف كقول المراد به الحرف الذي
اصطلح عليه فان تخصيص الحرف به في الالفاظ العربية يتجدد بعد النبي صلى الله عليه وسلم
بل المعنى المقوي وهو الطرف والكلمة ولو سلم ان المراد بالمعنى المصطلح على الحرف في المعارضة
انما في اورد في معناه الحقيقي وهو ايضا يمنع واهله معناه باسم مدلوله فيكون محجرا ولما
كان مستمرا في الحرف واهله معناه في اسماء تلك التسميات مركبة صدرت في تلك الاسماء
بها في التسميات ليكون تاديبها بالاسم في التسميات اخذت في النظام في اخذت الخطام لان
اديت يتعدى بلا سلطة او اذ ما يقع التسميات في اصحابها ككتاب وقد روي عن هذه
التسمية لطيفة وهي ان التسميات طالما كانت لفظا كاسماء لم يوجب وفردان والاسماء
عدد ووزنها حرف الى التسمية التسمية طريقا الى ان يدلوا في التسمية على التسميات فيقولوا